مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

للسنة
الحادية والأربعون

Vol. 41, No.2; Apr. 2023

عدد أبريل 2023

CELEBRATION 41 YEARS ANNIVERSARY

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

تحليل الأثر المتبادل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر

إعداد: عزت ملوك قناوي

أستاذ مساعد وقائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة كفر الشيخ

الملخص:

هدف البحث الى تحليل الأثر المتبادل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر في إطار مقاربة نظرية طبقاً للمنهج الوصفي التحليلي، حيث تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه النظم الإقتصادية، لما لها من تأثير إقتصادي وإجتماعي متشابك سواء على مستوى المعيشة أو الإنتاجية والنمو الإقتصادي. وقد تباينت الآراء والمدارس الإقتصادية بشأن العلاقة الترابطية بين النمو الإقتصادي والبطالة، فهناك إتجاه عام يرى أن هناك ارتباط قوى بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة استناداً الى قانون (Okun,١٩٦٢)، وهناك إتجاه يرى أن تخفيض معدل البطالة يؤدى الى زيادة معدل النمو الإقتصادي، وهناك من يرى أن زيادة معدل النمو الاقتصادي ليس بالضرورة أن يؤدى الى التأثير في معدل البطالة وهو مايطلق عليه (Jobless growth) أي" نمو بلا وظائف ".

وتكمن مشكلة البحث في قصور السياسات المطبقة في سوق العمل المصري في الحد من مشكلة البطالة والعمل على خلق المزيد من فرص العمل رغم زيادة معدل النمو الإقتصادي وتقلبه من عام لأخر.

ويفترض البحث وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة طبقاً لقانون(OKUN). هذا بجانب وجود تباين فكرى في تفسير العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة.

وقد أشارت نتائج البحث الى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)، وهو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية حسب قانون(Okun)، فعندما يزداد النمو الإقتصادي فهذا يؤدى الى إنخفاض معدل البطالة. كما أشارت النتائج الى أن النمو الاقتصادي المحقق في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠) لم يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظف خلال نفس الفترة ، وهو ما يفسر ظاهرة النمو الاقتصادي بلا توظيف (Jobless Growth).

ومن أهم توصيات البحث ضرورة الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدل البطالة في مصر، بجانب ضرورة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والتركيز على أنماط إستثمارية في قطاعات معينة تشجع على النمو كثيف العمل. بالإضافة الى العمل على تحقيق النمو والتوظف الكامل في آن واحد أو ما يسمى مفهوم النمو الاحتوائي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، الاقتصاد المصري ، قانون(Okun).

Mutual effect analysis of the relationship between economic growth and unemployment in Egypt

Abstract:

The research aimed to analyze the mutual effect of the relationship between economic growth and unemployment in Egypt within the framework of a theoretical approach according to the descriptive analysis method, where the problem of unemployment is considered one of the most important challenges which facing the economic systems, because of its intertwined economic and social impact, whether on the standard of living or productivity and economic growth. Opinions and economic schools differed regarding to the correlation between economic growth and unemployment. There is a general trend that sees a significant correlation between the rate of economic growth and a decrease in unemployment rates based on Okun's law .Finally, there are those who believe that increasing economic growth does not necessarily lead to an impact on the unemployment rate, which is what is called (Jobless growth).

The research problem is represented in the shortcomings of the applied policies in the Egyptian labor market in reducing the problem of unemployment and working to create more job opportunities despite the increase in the rate of economic growth and its fluctuation from year to year.

The research assumes that there is an inverse relationship between the rate of economic growth and the rate of unemployment according to the Okun's law.

The results of the research indicated that there is an inverse relationship between the unemployment and economic growth rate in Egypt during the period (2008-2021) , which is consistent with the economic theory according to Okun's law, when economic growth increases, this leads to a decrease in the unemployment rate. The results also indicated that the economic growth achieved in Egypt during the period (1995-2020) did not lead to achieving a similar growth in the volume of employment during the same period, which explains the phenomenon (Jobless Growth).

The study recommended the necessity of separating between the support growth policies and policies of reducing the unemployment rate in Egypt. The necessity of compatibility between education outputs and the requirements of the labor market. In addition the focusing on investment patterns in specific sectors which encourage labor-intensive growth. The necessity of achieving the economics growth and full employment at the same time, which is called the concept of inclusive growth.

Keywords: Economic growth, unemployment, the Egyptian economy, Okun's law.

أولاً: الإطار العام للبحث.

١- مقدمة.

بالرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال بعض السنوات، إلا أنها لم تستطيع خلق المزيد من فرص العمل وتبنى سياسة تشغيل ملائمة للحد من تفاقم مشكلة البطالة عاماً بعد أخر نتيجة الخلل في جانب الطلب والعرض بسوق العمل. وتعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه النظم الإقتصادية، لما لها من تأثير اقتصادي واجتماعي متشابك سواء على مستوى المعيشة أو الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ويرى أنصار المدرسة الدورية أن العوامل الدورية هي السبب الرئيسي للبطالة حيث أن إرتفاع معدل البطالة يرجع إلى ضعف النمو بسبب عدم كفاية الطلب، وهو ما ينبغي أن تسعى الحكومة إلى تشجيعه من خلال سياسة نقدية توسعية بجانب التنشيط المالي. بينما يرى أنصار المدرسة الهيكلية أن إرتفاع البطالة لا يرجع إلى ضعف النمو، بل إلى مجموعة متنوعة من المشاكل الهيكلية في سوق العمل بشكل عام(*نشوى محمد،٢٠١٣*).

كما يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الإنتاج، أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح.

ومن حيث العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة فهناك اتجاه عام سائد لدى معظم الاقتصاديين حسب التحليل الكينزى المعتمد على سياسة الانعاش من خلال تحفيز الطلب يظهر الارتباط الكبير بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، حيث أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادى يؤدى الى زيادة معدل التشغيل ،وهذا الأخير يؤدى بدوره الى خفض معدل البطالة (***Bhattacharya, B. B. and Sakthivel,2015***). وهناك اتجاه يرى أن تخفيض معدل البطالة من شانه أن يؤدى الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (*طالب سوميه ، لبيق محمد،٢٠١٦*) ، وأخيراً هناك من يرى أن زيادة النمو الاقتصادي ليس بالضرورة أن يؤدى الى التأثير في معدل البطالة وهو مايطلق عليه (**Jobless growth**) أي" نمو بلا وظائف".

وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم **Granger**، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة

عن خلل في السياسات الاقتصادية. وتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطاها بالقطاعات الأكثر تأثيراً على النمو في الاقتصاد.

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية. ولذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع. وكذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب أحيان إلى تخفيض معدلات البطالة وإنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي(***Dogan and others,2015***).

وتبذل مصر جهوداً كبيرة ومستمرة من أجل الحد من ظاهرة البطالة والتي بلغ معدل البطالة بها نحو ٧.٤% عام ٢٠٢١ وزيادة معدل التوظيف لما له من تأثيرات ايجابية على تحقيق زيادة النمو الاقتصادي في مصر والذى بلغ نحو ٣.٣% عام ٢٠٢١.

٢ – مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في قصور السياسات المطبقة في سوق العمل المصري في الحد من مشكلة البطالة والعمل على خلق المزيد من فرص العمل رغم زيادة معدل النمو الإقتصادي وتقلبه من عام لأخر، وبالرغم من تنامى دور الدولة في النشاط الإقتصادي واستيعابها لأعداد كبيرة من قوة العمل سنوياً، إلا أن السياسات التي تم تطبيقها لتنظيم سوق العمل لاتزال غير فعالة وتأثيرها محدود في الحد من تزايد ظاهرة البطالة، وذلك قد يرجع إلى الخلل في جانب الطلب والعرض بسوق العمل وتواضع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إستيعاب العمالة على أسس من الإستدامة وتشبع القطاع الحكومي بالعمالة من ناحية (البطالة المقنعة) وتواضع أهمية مساهمة القطاع الخاص في إستيعاب العمالة وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وتواضع مساهمة الصادرات المصرية في توفير فرص عمل إضافية.

٣ – أهمية البحث.

تتمثل أهمية البحث في مدى جدوى وفعالية تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الحكومية منذ سنوات للحد من ظاهرة تفاقم البطالة واختلال وتشوهات سوق العمل في مصر، فرغم تطبيق المزيد من الاستراتيجيات

والسياسات الحكومية للحد من تفاقم هذه الظاهرة ، إلا أن هذه الظاهرة تتزايد باستمرار عاماً بعد أخر وما يترتب عليها من أثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤدى في نهاية المطاف الى عرقلة مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية. فالعجز أو الفائض من القوى العاملة كلاهما يمثل أزمة بسبب عدم الاستفادة العادلة من القوى العاملة ، فالعجز من القوى العاملة معناه عبء وضغط إضافي في سوق العمل ويقود الى مزيد من المشكلات وعدم تحقيق الأهداف، والفائض يمثل تكاليف زائدة نتيجة الزيادة الفعلية من القوى العاملة عن حاجة سوق العمل (بطالة مقنعة).

٤ – فروض البحث.

يفترض البحث أن هناك تباين فكرى في تفسير العلاقة التبادلية بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة، هذا بجانب وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة طبقاً لقانون(OKUN).

٥– هدف البحث.

يستهدف البحث إختبار صحة الفرضيات السابقة من خلال دراسة طبيعة العلاقة والأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد المصري بالتركيز على مشكلة البطالة وأسبابها وكيفية الحد منها، بالإضافة إلى التعرض لتحليل نواحي الإختلال في سوق العمل المصري للحد من تفاقم واستمرار مشكلة البطالة.

٦ – منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فيما يتعلق بعرض المفاهيم، وتوصيف العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات ومراجعة الدراسات والأدبيات الاقتصادية لنظريات سوق العمل ذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث ، بجانب الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية والنوعية المفسرة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لبيان تأثيرها على سياسة التشغيل في مصر وذلك من واقع تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر، والنشرة الاقتصادية للبنك المركزي المصري، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقاعدة بيانات البنك الدولي.

٧- خطة البحث: ينقسم البحث إلى خمسة أجزاء بخلاف المقدمة.

الجزء الأول: الدراسات السابقة في موضوع البحث.

الجزء الثاني: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.

الجزء الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف في مصر.

الجزء الرابع: البطالة في مصر- المسببات والعلاج.

الجزء الخامس: نتائج وتوصيات البحث.

الجزء الأول: الدراسات السابقة في موضوع البحث.

هناك العديد من الدراسات الأجنبية والعربية سواء النظرية أو التجريبية التي تناولت دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وكذلك تقدير مرونات العمالة بالنسبة للناتج للعديد من الدول المختلفة، وقد أوضحت غالبية هذه الدراسات وجود علاقة سببيه بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، كما أن مرونات العمالة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس الدولة.

وتجدر الإشارة الى أن دراسة(***Okun, A,1962***) تعد الأساس النظري في بيان طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة، من خلال اقتراح شكلين لهذه العلاقة (نموذج الفجوة ونموذج الفرق)، حيث أوضح (**Okun**) في دراسته المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. فقد توصل إلى أن تخفيض معدل البطالة بنسبة ١% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣% والعكس صحيح. كما أكد على أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في نمو العمالة والتوظيف. كما أوضحت دراسة (***الشناوي، ٢٠٢٠***) فهم طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد المصري في الأجل القصير والطويل والتحقق من إنطباق قانون أوكن على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام نموذج الفروق ونموذج الفجوة لاختبار قانون أوكن في الأجل القصير، واستخدام اسلوب الإنحدار الذاتي (ARDL) ومنهجية إختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل القصير والطويل. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ومعدل نمو البطالة في مصر.

كما قامت دراسة (***Zerbo.A,2018***) بتحليل قانون أوكن من ناحية نظرية وتكامله مع نموذج (IS-LM) بهدف فهم آثار السياسات الاقتصادية على البطالة بشكل أفضل. حيث تبين وجود علاقة سلبية قد تكون غير ثابته أو مستقرة بين معدل النمو الاقتصادي والتغيرات في معدل البطالة، نتيجة وجود عوامل أخرى تؤثر على علاقة قانون أوكن مثل تأثير الصدمات على العمالة وكذلك الأجور والأرباح الكلية والتي قد تؤدى الى حدوث تغيرات هيكلية على قانون أوكن قد تكون مفيدة أو ضارة. وبإدماج النموذج الكامل (LO-IS-LM) يتبين أنه رغم أثار السياسة المالية أو النقدية الإيجابية على النمو الاقتصادي ،إلا أن معدل البطالة قد يرتفع في حالة حدوث تغير هيكلي ضاراً في علاقة تلك السياسات بقانون أوكن.

كما أشارت دراسة (***Sibusiso M. and Halefang.,2018***) الى تحقيق اتجاهات وتأثير البطالة على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦) باستخدام إختبار الإنحدار الذاتي الإبطاء الموزع (ARDL) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين البطالة والنمو الاقتصادي. كما قامت دراسة (***طالب، لبيق،٢٠١٦***) بقياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) مستخدمة سببية جرانجر، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية قوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل. في حين هدفت دراسة (***Melike B.and Fulya O.,2016***) الى تحليل منحنى فليبس ما بعد الكنزية في كندا للفترة (١٩٥٧-٢٠١٥) باستخدام طريقة البرمجة الخطية ،وطريقة سببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين البطالة والنمو الاقتصادي.

وقد أشارت دراسة (***مدهون،٢٠١٥***) الى بيان العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والنمذجة القياسية باستخدام نماذج(VAR)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين النمو الاقتصادي والبطالة. كما هدفت دراسة (***مداح، البشير،٢٠١٥***) الى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤) من خلال الاعتماد على نماذج(VAR)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تخفيض معدلات البطالة. كما حاولت دراسة (***Dogan and others,2015***) توضيح حقيقة العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة في تركيا للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤) باستخدام منهجية (ARDL) ومنهجية التكامل المشترك وتحليل سببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي. كما قامت دراسة (***Alit, I.;Luljeta S.,2015***) بمحاولة التقدير التجريبي للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في جمهورية مقدونيا للفترة

(٢٠٠٢-٢٠١٤) بالإعتماد على نموذج التكامل المشترك لجرانجر، ونموذج الإنحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة مؤكدة وعكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي. كما أشارت دراسة (***Kemi Funlayo,2015***) الى تحليل العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣) باستخدام إختبار التكامل المشترك(Johasen) ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في نيجيريا.

في حين أظهرت دراسة (***كواشخة،٢٠١٤***) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وتغير نسب البطالة للفترة (١٩٨٥-٢٠١٣) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي والبطالة. كما بينت دراسة (***زروخة، رحومة،٢٠١٤***) العلاقة التي تربط بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) بالاعتماد على طريقة جوهانس للتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والبطالة. بجانب ذلك أشارت دراسة (***الشامي،٢٠١٣***) الى اختبار معامل أوكن في مصر في المدى القصير والطويل باستخدام اسلوب التكامل المشترك من خلال استخدام ميكانزيم تصحيح الأخطاء (ECM) ، وكانت نتيجة التقدير لمعامل أوكن في المدى القصير والطويل ذو معنوية ثابته مع الإشارة المتوقعة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلاله إحصائية في المدى الطويل بين فجوة الناتج وفجوة البطالة، بالإضافة الى أن معامل أوكن في المدى القصير له دلاله ثابته مع علاقة التوقع واستجابة البطالة.

كما قامت دراسة (***دحماني، أدريوش،٢٠١٣***) بتحليل اشكالية العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، والتكامل المشترك لجوهانس وسببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة تستجيب للإنخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي، وحجم الإستثمار وأسعار النفط الحقيقية. كما بينت دراسة (***يوسفات،٢٠١٠***) العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩) بالاعتماد على مصفوفة الإرتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية ضعيفة وعكسية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي. كما أشارت دراسة (***المصبح،٢٠١٠***) الى توضيح العلاقة بين النمو والبطالة في سوريا للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩) باستخدام نموذج التكامل المشترك،(ECM)، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة. كما هدفت دراسة (***الشوربجي،٢٠٠٩***) الى قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري بتطبيق

النمذجة القياسية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) باستخدام التكامل المشترك (ARDL)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ضعيفة التأثير بين النمو الاقتصادي والعمالة.

كما حاولت دراسة (***Biyase, M and Bonga-Bonga, L,2007***) إختبار فرضية نمو البطالة أو النمو بلا تشغيل (Jobless Growth) في جنوب أفريقيا ، باستخدام نموذج المتجه الهيكلي للإنحدار الذاتي، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة ٠.٢٠%. كما قامت دراسة (***Onaran,O,2007***) بتقدير معادلة الطلب على العمالة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية للصناعات التحويلية في بلدان وسط وشرق أوروبا من أجل اختبار أثر العوامل المحلية (الأجور والناتج) والعوامل الدولية (الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة) على العمالة خلال فترة التوسع أو إستعادة النشاط الاقتصادي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمالة لا تستجيب للأجور في أكثر من نصف الحالات ، كما أن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج كانت موجبة ومنخفضة في الأجل القصير، بجانب عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات، كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية لا تحول من إنخفاض الوظائف في الصناعات التحويلية، وقد كان للعوامل الدولية أثراً موجباً على العمالة في حالات قليلة جداً، بجانب أثارها السلبية الأخرى.

كما هدفت دراسة (***Al-Ghannam, H. A.,2005***) الى بيان العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٢، باستخدام إختبار التكامل المشترك بطريقة ونموذج تصحيح الخطأ ، وإختبار سببية Granger . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة، أي أن التغير في معدل النمو الإقتصادي يفسر التغير في حجم التوظف في القطاع الخاص وليس العكس. كما أشارت دراسة (***Seyfried, W,2005***) الى بيان أثر النمو الاقتصادي على العمالة من خلال عينة مكونة من عشر ولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج في الولايات المتحدة ككل بلغت ٠.٤٧، في حين تراوحت بين ٠.٣٠ ، ٠.٦٠ في ولايات محددة، وقد يرجع ذلك لإختلاف نماذج القياس المستخدمة من نموذج الإنحدار المجمع إلى نماذج الإنحدار الفردية لكل ولاية على حدة ، كما أن الأثر الموجب الآني للنمو الاقتصادي على العمالة يستمر لأرباع سنوية تالية في معظم ولايات العينة.

كما أوضحت دراسة (***Kangasharju, A, and Pehkonen, J,2001***) بيان العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة مكونة من ٨٥ منطقة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة الآنية بين التغيرات في العمالة ونمو الناتج إختفت في أوائل التسعينيات، وهناك دليل على إستعادة هذه العلاقة في منتصف التسعينيات ، بجانب إختلاف طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخرى نتيجة الإختلاف في التخصص الصناعي من منطقة الى أخرى. كما حاولت دراسة(***Revenga, A. and Bentalia,1995***) تحليل أثر التغيرات في الناتج على معدل العمالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين التغيرات في الناتج والتغيرات في معدل العمالة من خلال عينة مكونة من إحدى عشر دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأن هذه العلاقة تختلف بشكل معنوي من دولة إلى أخرى من هذه الدول، حيث كانت أقصى قيمة مقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج تخص المملكة المتحدة (0.574)، بينما كانت أدنى قيمة مقدرة لهذه المرونة تخص اليابان (0.098).

ومن خلال إستعراض الدراسات السابقة يتبين اتفاق بعض الدراسات السابقة في المنهج المستخدم سواء منهج العينة مع إختلاف مكان التطبيق ومنها دراسة كل من(**Onaran,O,2007,Seyfried, W,2005,** **Kangasharju, A, and Pehkonen, J,2001, Revenga, A. and Bentalia,1995**) أو منهج الإنحدار الذاتي (ARDL) وإختبار الحدود للتكامل المشترك ومنها دراسة كل من (**Sibusiso M. and Halefang.,2018**، **Al-Ghannam, H. A.,2005**،**Dogan and others,2015** ، **الشناوى** ، ٢٠٢٠ ، **الشوربجى** ،٢٠٠٩) أو منهج تحليل السلاسل الزمنية وسببية جرانجر ومنها دراسة كل من (**Melike B.and Fulya O.,2016**، طالب، لبيق،٢٠١٦ ، دحماني، أدريوش،٢٠١٣، يوسفات،٢٠١٠).

كما تبين اختلاف تلك الدراسات فيما يتعلق بتفسير طبيعة العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فالبعض يرى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة (***الشناوي، ٢٠٢٠ ,Sibusiso M. and Halefang.,2018، طالب، لبيق، ٢٠١٦ ، Melike B.and Fulya O.,2016 ، مدهون، ٢٠١٥ ، مداح، البشير،٢٠١٥ ,Funlayo,2015, Dogan and others,2015 ، زروخه، رحومة، ٢٠١٤ ، كواشخة ،٢٠١٤،الشامي، ٢٠١٣ ، دحماني، أدريوش،٢٠١٣ ، المصبح ،٢٠١٠***). في حين يرى البعض الأخر أن هذه العلاقة موجبة ولكنها تختلف بشكل معنوي من دولة إلى أخرى نتيجة الإختلاف في التخصص الصناعي (***Kangasharju, A, and*** **Pehkonen, J,2001, Revenga, A. and Bentalia,1995, Seyfried, W,2005,**) ، كما يرى فريق ثالث وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة، أي أن

التغير في معدل النمو الإقتصادي يفسر التغير في حجم التوظف وليس العكس (***Biyase, M and Bonga-Bonga,2007,Al-Ghannam, H. A.,2005***). وهناك فريق رابع يرى عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات (***Alit, I.;Luljeta S.,2015,***Onaran,O,2007,) أو وجود علاقة ضعيفة التأثير (***يوسفات ، ٢٠١٠ ، الشوربجي، ٢٠٠٩***) أو وجود علاقة سلبية (***Zerbo.A,2018***).

وبناء على ما سبق يتضح أن هناك تباين فكرى في تفسير العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة. ورغم أن هناك اختلاف بين الدارسات السابقة من حيث مكان وزمان ومجال اجراؤها وكذا طريقة القياس والمنهج المتبع، والأدوات المستخدمة في التحليل ، إلا أن أغلب هذه الدارسات أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة. وتتفق معظم هذه الدراسات مع هذا البحث بشكل عام في طبيعة وهدف موضوع البحث وهو دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة. وتكمن فجوة الإختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة في مكان وزمان التطبيق والمنهج المتبع حيث تم استخدام منهج التحليل الوصفي لتحليل الأثر المتبادل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر، أي دراسة تحليل تأثير النمو الاقتصادي على البطالة من ناحية، وكذلك تحليل تأثير البطالة على النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، بالإضافة الى تناول أهم السياسات التي ينبغي اتباعها للحد من البطالة في مصر للإستفادة من معدل النمو الاقتصادى المتحقق حتى لايصبح النمو الاقتصادى بلا توظيف(**Jobless growth**).

الجزء الثاني: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.

١- مفهوم العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.

تمثل البطالة طبقاً للمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد المتاحة. كما ينحصر مفهومها حسب سوق العمل في عنصر العمل أي العاطلون عن العمل. كما يقصد بالبطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبين في العمل والباحثين عنه لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوب خلال فترة زمنية معينة. وتقاس البطالة بمعدل البطالة من خلال قسمة عدد العاطلين على إجمالي قوة العمل مع ضرب الناتج في مائة. أما قوة العمل فهي عدد العاملين بالإضافة الى عدد العاطلين عن العمل. ونظرا لتنامى ظاهرة الاقتصاد الخفي (خارج الاحصاءات الرسمية) في الدول النامية ومنها مصر لايمكن تحديد معدل البطالة بشكل دقيق (***نعمة سرور، ٢٠١٦***).

ويمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً. ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة: الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل ، والثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل (*زكي رمزي،١٩٩٧*) . وفيما يتعلق بالبعد الأول فهو يشير إلي حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية ، والأولى تتمثل في وجود أفراد قادرون على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يعملون ، وبالتالي فإن وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفر، والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع أو يعملون عدد من الأيام أقل ، ومن ثم فإن وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع ، ويطلق على البطالة السافرة والجزئية البطالة الأفقية. والبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الكفء للعمالة فهو يشير إلي استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدني معين ، ويطلق على هذا النوع البطالة الرأسية. وتعتبر البطالة المقنعة أحد أشكال البطالة الرأسية حيث أنها تشير إلي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي ومن ثم هي الحالة التي تنخفض فيها الإنتاجية الحدية إلي الصفر (*عبد الرحمن يسرى وآخرون،١٩٩٦*).

وتعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه النظم الإقتصادية، لما لها من تأثير اقتصادي واجتماعي متشابك سواء على مستوى المعيشة أو الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ويرى أنصار المدرسة الدورية (**بولكروغمان**) أن العوامل الدورية هي السبب الرئيسي للبطالة حيث أن إرتفاع معدل البطالة يرجع إلى ضعف النمو بسبب عدم كفاية الطلب، وهو ما ينبغي أن تسعى الحكومة إلى تشجيعه من خلال سياسة نقدية توسعية بجانب التنشيط المالي. بينما يرى أنصار المدرسة الهيكلية (**كوتشيرلاكوتا**) أن إرتفاع البطالة لا يرجع إلى ضعف النمو، بل إلى مجموعة متنوعة من المشاكل الهيكلية في سوق العمل بشكل عام (*صندوق النقد الدولي ،٢٠١٥*).

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة الإنتاج، أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح. كما يمكن تعريف النمو في الناتج المحلي الإجمالي على أنه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج خلال فترة زمنية معينة. ويحسب معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي من خلال قسمة الناتج المحلى في السنة الأخيرة مطروحاً منه الناتج المحلى في سنة الأساس على سنة الأساس مع ضرب الناتج في مائة(*يوسفات على ،٢٠١٠*).

ومن حيث العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة فهناك اتجاه عام سائد لدى معظم الاقتصاديين حسب التحليل الكينزى المعتمد على سياسة الانعاش من خلال تحفيز الطلب يظهر الارتباط الكبير بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، حيث أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادى يؤدى الى زيادة معدل التشغيل ،وهذا الأخير يؤدى بدوره الى خفض معدل البطالة (***Bhattacharya, B. B. and Sakthivel,2015***). وهناك اتجاه يرى أن تخفيض معدل البطالة من شانه أن يؤدى الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (***طالب سوميه ، لبيق محمد،٢٠١٦***) ، وأخيراً هناك من يرى أن زيادة النمو الاقتصادي ليس بالضرورة أن يؤدى الى التأثير في معدل البطالة وهو مايطلق عليه (**Jobless growth**) أي" نمو بلا وظائف " (***مدهون حسن ،٢٠١٥***).

وتتجه أغلب الجهود في الدول المتقدمة والنامية نحو زيادة إنتاجية العمالة من خلال التكنولوجيا والتي تؤدي إلي خفض فرص العمل، حيث أن نمو الإنتاجية تؤدى إلي فقد فرص عمل في ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال أقل في الإنتاج. كما تؤدى في نفس الوقت مكاسب الإنتاجية إلي توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة تؤدى إلي التوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل إضافية. كما أن عملية تحول العمالة بين القطاعات في الاقتصاد في أغلب دول العالم عملية هامة لنمو هذه القطاعات، حيث أن تحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في قطاع الخدمات الذى أصبح يمثل في الدول المتقدمة حوالي ثلثي عدد المشتغلين. حيث يلاحظ أن هناك زيادة تصاعدية لحصة العمالة في قطاع الخدمات ، وفي المقابل الانخفاض المتدرج لحصة العمالة في قطاع الصناعة، حيث أدي نمو الإنتاجية إلي زيادة في الطلب على العمالة بسرعة وبشكل كبير في قطاع الخدمات الصناعية(***World Employment Report,2016***).

كما أن زيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلي المستوي المرتفع من الدخل الفردي نتيجة للإبتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية ، وبالتالي وفرت فرص العمل كمياً بقدر أكبر مما أفقدته أو عملت على خفضه. ويتم النمو الاقتصادي مع التغير الهيكلي والذي غالباً ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقاً لهذا التغيير، ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة لا يمكن ولا يجب تجاهلها حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال. وبالرغم من أن الأثر المباشر لنمو الإنتاجية يمكن أن يؤدى إلي خفض العمالة في أحد القطاعات في الأجل القصير، فإنه يمكن أن يعوض بمكاسب قطاعات الأسواق في الأجل الطويل معتمداً على قدرة التوسع

في الطلب على المنتجات وأيضا الناتج ، وهذا قد يستغرق وقت حتى يستطيع سوق العمل تعديل نفسه نحو التغيير الهيكلي(***Haq, Tariq and Zaki, Chahir,2015***).

٢- تفسير العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال الناتج الممكن والناتج الفعلي.

الناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن إنتاجه عند مستوى الاستخدام الشامل ، وهو ذلك المستوى من الاستخدام المترافق مع وجود مستوى معين من البطالة الاحتكاكية (Frictional) داخل الاقتصاد ، أو انه أعلى مستوى من الاستخدام يكون قابلاً للبقاء خلال الأمد الطويل، بمعنى انه يعبر عن مستوى الناتج المترافق مع معدل البطالة الطبيعي. ومعدل البطالة الطبيعي يشير إلى ذلك المعدل الذي يكون فيه سوق العمل والإنتاج في حالة توازن . أو أنه ذلك المعدل الذي تكون فيه الضغوط المسلطة على الأسعار والأجور في حالة توازن . أو أنه معدل البطالة الذي يكون فيه منحنى فيليبس للأمد الطويل عمودياً على المحور الأفقي (***Suryadarma, D., Suryahadi, A. and Sumarto,2017***).

وعليه نجد أن مفهوم الناتج الممكن يعبر عن فكرة عرض على اعتبار أنه مقياس للطاقة الإنتاجية للاقتصاد والمقيدة بنمط معين من الاستقرار السعري. وتكمن أهمية متغير الناتج الممكن في أنه يعبر عن مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه دون حدوث تضخم غير مرغوب فيه على المدى الطويل. وبالتالي يمكن لواضعي السياسة الاقتصادية الاسترشاد بمستوى الناتج الممكن في علاقته مع مستوى الناتج الفعلي أو ما يمكن تسميته بفجوة الناتج كمؤشر للخسارة في الطاقة الإنتاجية وذلك عندما يفوق الناتج الممكن مستواه الفعلي. أما عند حدوث العكس فان ذلك يعني حدوث ضغط على الموارد المتاحة ، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث ضغوط تضخمية عند عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، أو قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات تحفيزية إضافية للاقتصاد عند وجود مرونة تامة للجهاز الإنتاجي. وتكمن مشكلة وصعوبة تقدير الناتج الممكن في كونه متغير غير مشاهد ، أي لا تتوفر عنه بيانات طالما أنه يعبر عن القدرة الإنتاجية الاحتمالية أو الممكنة للاقتصاد(***Seyfried, W.,2005***).

والعلاقة بين الناتج الممكن والفعلي (فجوة الناتج) يمكن استخدامها كمؤشر لمعرفة أثر زيادة البطالة فوق معدلها الطبيعي على فجوة الناتج ذاتها. هذه العلاقة تدعى بقانون اوكن (Okun Law)، والذي يصاغ رياضياً كالآتي (***A.M.Okun,1962***):-

$$GNPgap = a(U - \hat{U})$$

حيث أن:

GNPgap : فجوة الناتج.

a : معلمة تعبر عن درجة استجابة فجوة الناتج للتغير في فجوة البطالة .

U ، Û: يمثلان معدل البطالة ومعدلها الطبيعي على التوالي.

وتكمن الاستفادة من هذه المعادلة بأنه يمكن عن طريقها معرفة الخسارة في الناتج الناجمة عن مستوى معين من البطالة. ويمكن الركون إلى فجوة الناتج كمؤشر دلالة (Bench Mark) لواضع السياسة الاقتصادية يستفيد منها لمعرفة تأثير السياسة على الفجوة الحادثة بين معدل التضخم المتوقع ومعدله الفعلي (***HG, R,2018***) .

ووفقا لقانون "أوكن" أن كل زيادة في معدل البطالة الفعلي بنسبة ١% عن المعدل الطبيعي يقابلها خسارة اقتصادية تعادل ٢.٥% من إجمالي الناتج. وفى حالة تطبيق ذلك على الاقتصاد المصري عام ٢٠٢١ كمثال، حيث كان إجمالي الناتج المحلي ٦٢٤٢.٥ مليار جنيه مصري، وبفرض أن معدل البطالة الفعلي ١٠% والمعدل الطبيعي ٤ %، فان الخسارة المفقودة تعادل ١٥.٦ % من إجمالي الناتج المحلي (الخسارة الاقتصادية بسبب البطالة).

وبعيداً عن سرد النظريات المتعارف عليها أكاديمياً تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم Granger ، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية. وتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطاها بالقطاعات الأكثر تأثيراً على النمو في الاقتصاد. إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية. ولذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة

في الواقع. وكذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب أحيان إلى تخفيض معدلات البطالة وإنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي(***Dogan and others,2015***).

ولعل الغالب في تحليل ظاهرة البطالة هو إعتماد المقاربات الاقتصادية والاجتماعية من أجل فهم وتفسير الظاهرة. ولذلك نجد العديد من الدارسات الاقتصادية تحاول فقط فهم الظاهرة من وجهة نظر محددة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة والسببية التي تؤثر في البطالة وكيفية تغير الظاهرة نفسها في حالات عامة وخاصة أو حالات نمطية.

ولعل تزايد معدلات البطالة في الدول النامية ومنها مصر يؤكد هذا الطرح، فرغم كل السياسات المتبعة لكبح معدلات البطالة على مدار سنوات، إلا أنها لم تتمكن من تخفيض معدلات البطالة، بل تزايد معدل البطالة سنوياً في مصر بنسبه كبيرة بلغت حوالي ٧.٤% ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى حدود ٢.١ مليون عاطل في عام ٢٠٢١ حسب تقديرات منظمة العمل الدولية. (***منظمة العمل الدولية،٢٠٢٢***).

وبالرغم من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تحققها بعض الدول النامية ومنها مصر كارتفاع معدلات النمو، وزيادة معدل الاستثمارات، وانخفاض معدلات التضخم. ورغم كل البرامج والسياسات التي تطبق من أجل تسهيل خلق فرص عمل للفئات التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة، إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض بصورة من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

هذا الأمر يؤكد أن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو ، فكل زيادة في معدلات النمو لا بد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وهو تحليل اقتصادي صحيح في حالات معينة ويستلزم لصحته وجود شروط مبدئية بالنسبة للنمو وبالنسبة لطبيعة البطالة نفسها.

فتحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لا يشير عادة إلى وجود اتجاه عام وموحد، كما لا يمكن إيجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو والبطالة، أي أن زيادة النمو يؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية. والدليل الواقعي هو أنه رغم أن متوسط النمو المحقق في الدول العربية كان في حدود ٥.٦ % سنوياً في السنوات العشر الأخيرة ، إلا أن هذا الأمر ارتبط بانخفاض يكاد يكون دون آثر فعلي في نسب البطالة بين عام ٢٠١٠– ٢٠٢٠، بحيث انخفضت من ١٤.٩% إلى ما نسبته ١٣.٤%. (***البنك الدولى،٢٠٢١***).

وتؤكد دراسات البنك الدولي عام٢٠٢٠ أن نسب النمو المحققة والمتوقعة بالنسبة للدول العربية ومنها مصر تعتبر غير كافية لتحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة وخلق فرص عمل تتناسب مع زيادة عرض العمل في السنوات القادمة. ويفترض البنك الدولي أن تخفيض نسب البطالة يجب أن يتوافق مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية ما بين ٦% إلى ٧%سنوياً على المدى الطويل.

ولمحاولة فهم كيفية تأثير النمو على البطالة يجب فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور ونسبة التضخم. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض ، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة. مما يؤكد أن تصور السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو ليست هي نفسها سياسات القضاء على البطالة(*على عبدالقادر،٢٠٠٤*).

كما أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى أيدي عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان فرص العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق فرص العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض(*التيسوري، عبدالرحمن،٢٠١٥*) .هذا الأمر يعتبر طبيعياً في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة ٢% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض البطالة بنسبة ٢%. كما أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول ، فالولايات المتحدة تولد ٣ مرات أكثر من فرص العمل التي يولدها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي(***World Bank,2018***).

وقد أكدت بعض الدراسات من خلال تحليل التغييرات في معدل النمو الاقتصادي في دولG7 على عدم وجود علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو وانخفاض في نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسبة في البطالة. وفي حالات أخرى يمكن ملاحظة أن ارتفاع معدل النمو لا يتوافق دائما بانخفاض في نسبة البطالة ، بل في حالات خاصة يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة رغم تحقيق نسب نمو ايجابية. فالاقتصاد الكندي مثلا حقق في سنة ٢٠٠٩ نسبة نمو ١.٨% مع معدل بطالة ٧.٢% ، ٣.٤% مع معدل بطالة ٧.٧% في سنة ٢٠١٧(*صندوق النقد الدولي،٢٠١٨*).

هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق وأثره على البطالة هو الذي يؤدى بالسياسات الاقتصادية في الدول العربية ومنها مصر الى عدم الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعاً ما مرتفعة، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة.

فالنمو الاقتصادي يعبر عن تغير كمي ويمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، وهذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة. والاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في عرض العمل أي خلق فرص عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المحقق.

فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف أيدي عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الداخلين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

وتنعكس التناقضات في إطار تصور العلاقة بين النمو والبطالة على أهداف السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي موجهة لتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو؟ وهل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو وانخفاض البطالة تعني عدم التفرقة بين سياسة دعم النمو وتلك الموجهة للقضاء على البطالة؟ ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة ، واعتبار أن النمو بغض النظر عن طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة، يشكل الخطأ الأكبر في وضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة (على عبدالقادر، ٢٠٠٤).

٣- قانون (Okun) وتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغير البطالة.

يشير قانون(*Okun, ١٩٦٢*) إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغير البطالة، حيث اعتبر (Okun) أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى أو الحد الطبيعي للنمو. حيث يقضي هذا القانون بأن كل ٢.٥ % نمو في الناتج الإجمالي

يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار ١%. كما يرتبط أيضاً بفكرة التوظيف الكامل(***التوظيف الكامل في الفكر الكينزى هو عندما يمثل المشتغلون حوالي ٩٦ % من قوة العمل***) مفهوم معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب (وهو أدني معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي ذلك إلي زيادة التضخم)، ومعدل البطالة مرتبط بالناتج الفعلي فعندما يكون منخفضاً فإن الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة. والناتج القومي الطبيعي (الناتج الممكن) هو الذي يقع بين مستوي الناتج المرتفع الذي يؤدي إلي تزايد التضخم وبين مستوي الناتج المنخفض الذي يؤدى الى انخفاض معدل التضخم ، وهناك مستوي وسط مقبول يؤدى الى ثبات معدل التضخم وهذا المستوي الوسط للناتج القومي الإجمالي يطلق علية الناتج القومي الطبيعي وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أو أن يبطئ (***سامي خليل،١٩٩٤***).

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي. فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج). ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة . وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظف ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين. كما أن الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي) تعتبر وسيلة مهمة لبيان أثر النمو الاقتصادي على العمالة من فترة زمنية إلى أخرى من ناحية ، وإعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في العمالة المتحقق بين المناطق داخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى ، والمساعدة في اكتشاف وتحليل التغيرات الهيكلية في العمالة من فترة زمنية إلى أخرى من ناحية ثالثة(***Kapsos, S,2015***).

ويعتبر قانون (Okun,1962) بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة . وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة. وقد اقترح (Okun,1970) وجود شكلين لهذه العلاقة (نموذج الفجوة ونموذج الفرق) يمكن بيانهما على النحو التالي (***Khemraj, T., Madrick, J., and Semmler, W., 2016***) :

– نموذج الفجوة : ويأخذ الشكل التالي :–

$$Y_t - Y_t^* = - B(U_t - U_t^*) \quad (1)$$

– نموذج الفرق : ويأخذ الشكل التالي:–

$$AY_t = B_o - B_1 AU_t + e_t \quad (2)$$

حيث أن :

Y = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي

Y^* = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن

U = المعدل الفعلي للبطالة

U^* = المعدل الطبيعي للبطالة

B = معامل Okun

e = حد الخطأ

ويمكن تحديد المتغير التابع والمستقل في معادلة قانون **(Okun)** حسب الموضوع المعنى بالدراسة ، فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي ، يتم استخدام المعادلة رقم (٢) . أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة ، فيتم استخدام المعادلة التالية:-

$$AU_t = b_o - b_1 \% AY_t \qquad (3)$$

وتعني هذه المعادلة أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة معدل العمالة مما يؤدي بالتالي إلى خفض معدل البطالة(***Barreto, H. and Howland, F,2009***).

ويعتبر قانون Okun على درجة من الأهمية في الاقتصاد الكلي نظرياً وعملياً ، فمن الناحية النظرية ، فإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى Phillips . ومن الناحية العملية ، فإن معامل Okun يساعد في التنبؤ وصنع السياسة الاقتصادية(***Kamgnia, B. D, 2016***) وبالفعل ، وباستخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ١٩٤٧–١٩٥٧ ، نجح **(Okun)** في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي . فقد توصل إلى أن تخفيض البطالة بنسبة ١% سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣% والعكس صحيح . كما أكد على أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة ، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة. كما وجد **(Okun)** في دراسته عام ١٩٦٢ أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين ٠.٣٥ ، ٠.٤٠ .

ونظراً لأن قانون **(Okun)** يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع ، فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير

مستقل والعمالة كمتغير تابع . وهذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي ، بمعنى أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما أن مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف ، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة. أما مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج ، فتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة. ويطلق على هذه العلاقة اصطلاح "النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الإستعادة" Jobless Recovery (***Masse, P,2005***) . ولا يعني هذا المفهوم عدم تحقيق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو إستعادة النشاط وإنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . ويطلق أيضاً على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح "نمو القطاعات ليس قادر على توليد عمالة" Jobless Growth ويعني هذا المفهوم وجود نمو بلا توظيف (***Engemann, K. M. and Owyang, M. T, 2017***). وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو التشغيل ونمو الناتج ولكنها أحادية الإتجاه. وبعبارة أخرى، أن النمو في التشغيل يسبب نمواً في الناتج، بينما النمو في الناتج ليس له أثر على نمو التشغيل أو ظاهرة النمو بلا وظائف (هبه السيد،٢٠١١). وهناك أربعة تفسيرات لكلا المفهومين هي: (١) إعادة الهيكلة التنظيمية. (٢) التغير الهيكلي بين القطاعات المختلفة. (٣) الابتكارات في مجال الطلب على العمل. (٤) التغيرات الهيكلية في عرض العمل. كما يعكس كلا المفهومين التغير الهيكلي وارتفاع الكثافة الرأسمالية للناتج (***Biyase, M and Bonga-Bonga, L, 2007***).

الجزء الثالث : العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف في مصر.

يتوقف معدل النمو في حجم التوظف على معدل النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما يتحدد معدل نمو إجمالي العمالة الناجم عن النمو المحقق في الناتج المحلي في أي اقتصاد معين بالقدرة الاستيعابية للعمالة في القطاعات المختلفة داخل هذا الاقتصاد. ويوضح الجدول رقم (١) تطور معدل نمو إجمالي العمالة مقارنة بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٠.

جدول رقم (١) : تطور متوسط معدل النمو في العمالة مقارنة بمتوسط معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٠.

الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو الاقتصادي (%)	متوسط معدل نمو العمالة (%)
١٩٩٥-٢٠٠٠	٥.١	٢.٧
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٥.٣	٢.٥
٢٠٠٥ -٢٠١٠	٤.٥	٢.٤
٢٠١٠ -٢٠١٥	٣.١	٢.٢
٢٠١٥ -٢٠٢٠	٤.٦	٢.٢

المصدر : محسوبة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،سنوات مختلفة.

ويوضح الجدول السابق أن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة المذكورة لا يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظف خلال نفس الفترة . حيث أن تحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مساو أو أقل أو أكثر في حجم التوظف. والملاحظ أنه في جميع الفترات الزمنية المذكورة لم يؤدى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أي نمو مساوي في حجم التوظف ، حتى في الفترات التي يتزايد فيها معدل النمو (الفترة الثانية وتشير إلى علاقة عكسية بالمقارنة بالفترة الأولى) ، وهو ما يفسر ظاهرة النمو الاقتصادي بلا توظيف (Jobless Growth). بجانب أيضاً وجود علاقة طرديه بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة ، فعندما انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي إلى ٤.٥% خلال (الفترة الثالثة) انخفض متوسط معدل نمو العمالة إلى ٢.٤% خلال نفس الفترة ، ثم واصل انخفاضه ليصل إلى ٢.٢ % مع انخفاض معدل النمو إلى ٣.١% ليؤكد العلاقة الطردية من جديد، ثم استقر معدل نمو العمالة عند ٢.٢% رغم ارتفاع معدل النمو الى نحو ٤.٦% خلال الفترة الأخيرة . وهو ما يعنى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة عبر الفترات الزمنية التي قد تصل إلى عام سابق أو عامين لظهور أثارها إيجابياً أو سلبياً على معدل نمو العمالة وهو ما يسمى (الفترات المبطأة أو القائدة).

كما يوضح الجدول رقم (٢) العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول الى تزايد عدد المتعطلين عن العمل منذ عام ٢٠١١ من ٢.٤ مليون نسمه الى ٣.٤ مليون نسمه بزيادة قدرها مليون متعطل عن العمل وذلك نتيجة

الأثار السلبية المترتبة على ثورة ٢٥ يناير، ثم زاد عدد المتعطلين عن العمل ليصل الى ٣.٦ مليون متعطل عن العمل عام ٢٠١٢ ثم استقر عدد المتعطلين عن العمل حتى عام ٢٠١٦ ثم بدأ في التراجع عام ٢٠١٧ ليسجل نحو ٣.٤ مليون متعطل ثم واصل الاستمرار في الإنخفاض منذ عام ٢٠١٨ ليصل الى ٢.١ مليون متعطل عام ٢٠٢١. كما يوضح الجدول العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر، فمع زيادة معدل النمو الاقتصادي الى ٧.٢% عام ٢٠٠٨ بلغ معدل البطالة ٩.٦% وعندما انخفض معدل النمو الاقتصادي الى ١.٨% عام ٢٠١١ ارتفع معدل البطالة الى١٢%. وهكذا الحال خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حسب قانون(Okun)، فعندما يزداد النمو الاقتصادي فهذا يؤدى الى انخفاض معدل البطالة.

جدول رقم (٢): العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر (بالمليون نسمة)

خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

السنة	عدد المتعطلين	عدد المشتغلين	قوة العمل	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي
٢٠٠٨	٢.١	٢٢.٥	٢٤.٦	٩.٦	٧.٢
٢٠٠٩	٢.٤	٢٣.٠	٢٥.٤	٩.٤	٤.٧
٢٠١٠	٢.٤	٢٣.٨	٢٦.٢	٩.٠	٥.١
٢٠١١	٣.٤	٢٣.٦	٢٧.٠	١٢.٠	١.٨
٢٠١٢	٣.٦	٢٤.٠	٢٧.٦	١٢.٧	٢.٢
٢٠١٣	٣.٦	٢٤.٠	٢٧.٦	١٣.٢	٢.٢
٢٠١٤	٣.٦	٢٤.٣	٢٧.٩	١٣.٠	٢.٩
٢٠١٥	٣.٦	٢٥.٠	٢٨.٦	١٢.٨	٤.٤
٢٠١٦	٣.٦	٢٥.٣	٢٨.٩	١٢.٥	٤.٣
٢٠١٧	٣.٤	٢٦.٠	٢٩.٤	١١.٨	٤.٢
٢٠١٨	٢.٨	٢٦.٠	٢٨.٨	٩.٩	٥.٣
٢٠١٩	٢.٢	٢٦.١	٢٨.٣	٧.٩	٥.٦
٢٠٢٠	٢.٢	٢٦.٢	٢٨.٤	٧.٩	٣.٦
٢٠٢١	٢.١	٢٧.١	٢٩.٢	٧.٤	٣.٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة

شكل رقم (١): معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

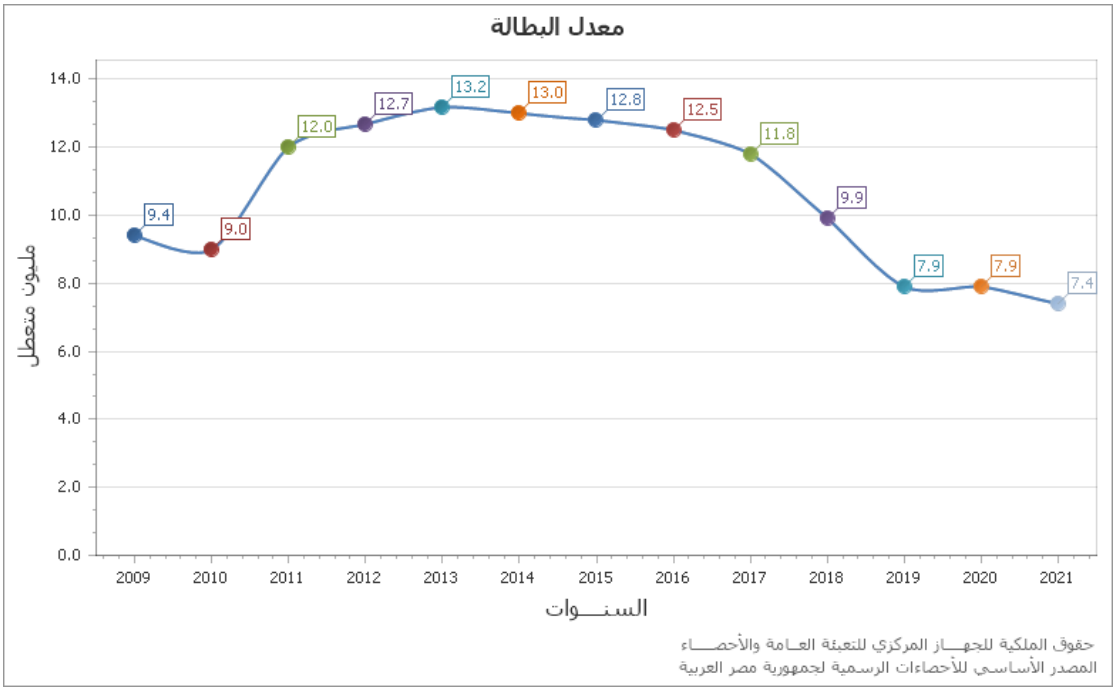

كما يوضح الجدول رقم (٣) قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب العمالة داخل الاقتصاد المصري ، خلال متوسط الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢٠ ، ويبين الجدول انخفاض القدرة الاستيعابية للعمالة من الذكور في قطاع الزراعة من ٥١ % خلال متوسط الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٣١ % خلال متوسط الفترة من ٢٠١٥- ٢٠٢٠ . أما القدرة الاستيعابية للعمالة من الإناث في هذا القطاع ، فقد انخفضت من ١٤ % (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ١٢% (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، ثم تزايدت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٤٦ % (٢٠٠٥-٢٠١٠) ، ثم تراجعت إلى النصف (٢٠١٠-٢٠١٥) لتصل إلى ٢٣ % ثم تزايدت الى ٢٧% خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠). أما قدرة قطاع الصناعة على استيعاب العمالة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث فكانت منخفضة خلال كل الفترات الزمنية بالمقارنة بمثيلتها الخاصة بقطاعي الزراعة والخدمات خلال نفس السنوات. أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد جاء في المركز الأول من حيث استيعاب العمالة سواء الذكور أو الإناث مقارنة بالقطاع الزراعي والصناعي خلال الفترة المذكورة ، كما ساهم هذا القطاع في توظيف نسبة أكبر من الإناث مقارنة بالذكور خلال كل الفترات باستثناء الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، حيث ترتفع بطالة الإناث في القطاعات الأخرى(الزراعة والصناعة) بسبب طبيعة وظروف أعمالها ، وهو ما يفسر مساهمة هذا القطاع بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة نتيجة قدرته الاستيعابية للعمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

جدول رقم (٣) تطور العمالة في كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في مصر

خلال متوسط الفترة ١٩٩٥- ٢٠٢٠

السنة	القطاع الزراعي %		القطاع الصناعي %		القطاع الخدمي %	
	ذكور*	إناث**	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢٠٠٠-١٩٩٥	٥١	١٤	٢٤	١٢	٥٦	٢٥
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٤١	١٢	٢٥	١١	٤٥	٥٢
٢٠١٠-٢٠٠٥	٣٣	٤٦	٢٧	٨	٤٤	٤٧
٢٠١٥-٢٠١٠	٢٤	٢٣	٢٢	٦	٤٦	٥١
٢٠٢٠-٢٠١٥	٣١	٢٧	٣٠	٩	٥٣	٥٨

المصدر : محسوبة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،سنوات مختلفة.

* عدد العاملين من الذكور كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة من الذكور.

**عدد العاملين من الإناث كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة من الإناث.

كما يرتبط الطلب على العمالة بالطلب الكلي على الناتج الحقيقي إرتباطاً طردياً. بمعنى أن الزيادة في الطلب الكلي على الناتج الحقيقي سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة لزيادة العرض الكلي بالقدر اللازم لمواجهة الزيادة المحققة في الطلب الكلي والعكس صحيح. كما توجد علاقة عكسية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والطلب على العمالة.

والسؤال المطروح : هل هناك أثار إيجابية على خلق فرص العمل في حالة قيام مصر بتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

بدون شك أن تخفيض الواردات وتشجيع زيادة الصادرات سوف يؤدى إلى خلق عمالة مباشرة من أجل زيادة الإنتاج داخل الصناعة (الأثر المباشر)، هذا بجانب الزيادة في إنتاج الصناعات الأخرى نتيجة العلاقات التشابكية المرتبطة بكل من صناعات الإحلال محل الواردات وصناعات تشجيع الصادرات مما يؤدى إلى زيادة إنتاج الصناعات الأخرى المرتبطة بها ، وخلق فرص جديدة للعمالة داخل الصناعات الأخيرة (أثر الروابط)(***Watanabe,S.,2008.***). بالإضافة إلى أثر الزيادة في الطلب الكلي الفعال الناتج عن الزيادة في الدخل الكلي نتيجة الزيادة في العمالة بسبب الأثر المباشر وأثر الروابط (أثر المضاعف). هذا بجانب الزيادة في حصيلة الصرف الأجنبي الناجمة عن الزيادة في الصادرات ونقص الواردات ، وهو

ما يؤدى إلى زيادة قدرة الاقتصاد القومي على استيراد ما يلزم للعملية الإنتاجية ،وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة (أثر الصرف الأجنبي). كما يمكن أن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيراً على العمالة ، ففي حالة مساهمتها في زيادة النمو وتوليد فرص عمل جديدة داخل الاقتصاد القومي تكون أثارها إيجابية (جذب الاستثمارات) ، والعكس صحيح (هروب الاستثمارات) . كما أن انخفاض نسبة الأجر إلى سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ، في حين أن رصيد رأس المال وتطور التكنولوجيا سوف يؤدى إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل وتخفيض الطلب على العمالة(***Parikh, A,2009***).

<u>الجزء الرابع: البطالة في مصر – المسببات والعلاج.</u>

مع صدور تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٧ بعنوان: (خلق فرص العمل في حقبة من معدلات النمو المرتفعة). ويتضمن هذا التقرير حقائق هامة عن العلاقة بين النمو والتشغيل في الدول العربية. فقد أشار إلى أن المنطقة العربية قد اتسمت خلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠٠٥ بمعدلات نمو اقتصادي مرتفع وبالتوازي مع هذا النمو، إزدادت معدلات خلق فرص العمل الجديدة وهبطت معدلات البطالة ، وارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عوائد النفط في دول الخليج. كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المنطقة حقق نمواً في عام ٢٠٠٦ بمعدل ٦,٣%، مقابل ٤,٦% في السنوات الأخيرة . ويعود هذا النمو الاقتصادي المرتفع إلى الزخم القوي المستمر في مجموعة الدول الغنية بالموارد والمستوردة للقوى العاملة، أي دول الخليج. ويعتبر هذا الأداء القوي في مجال النمو الاقتصادي العربي من أفضل ما شهدته المنطقة منذ سبعينات القرن الماضي، حيث وصلت معدلات النمو في خلق فرص العمل الجديدة إلى ٤.٥% سنوياً ، وهو أعلى معدل بين كافة مناطق الدول النامية على الصعيد العالمي، وقد حدث ذلك بوتائر متباينة بين الدول العربية، حيث تقع مجموعة الدول العربية ذات الوفرة في العمالة والندرة في الموارد على أدنى درجات السلم من حيث خلق فرص العمل الجديدة، ويشار هنا إلى حالة مصر والأردن. أما من حيث معدلات البطالة، فقد هبطت نسبتها من القوة العاملة خلال نفس الفترة، من ١٤,٣% إلى ١٠,٨%، على مستوى المنطقة عموماً. كما يتراوح ارتفاع معدل البطالة وخاصة بين الشباب، بين ١٦% ، ٢٥% من القوة العاملة في الدول العربية كثيفة العمالة مثل مصر والسودان والجزائر(***جهاد عقل، ٢٠١٤***).

وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو في مجال خلق فرص العمل الجديدة، إلا أن نسبة مساهمة من هم في سن العمل في قوة العمل بالفعل منخفضة. وبعبارة أخرى، انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل، وتعود هذه الظاهرة بدورها إلى (هيكل التركيبة السكانية) ، حيث ارتفاع نسبة صغار السن ضمن (الهيكل

العمري) للمجتمع، وإلى ارتفاع نسبة النساء المصنفات بدون عمل رغم اشتغالهن خارج سوق العمل تحت مسمى "ربات البيوت". كما أن أغلب فرص العمل الجديدة تم توليدها داخل القطاعات التي تتسم بانخفاض الإنتاجية والقيمة المضافة في دول المنطقة، حيث استوعبت الزراعة ٤٠% من قوة العمل الجديدة في كل من مصر والمغرب مثلا (وحوالى ٢٠% في الجزائر). وقد شهد القطاع الزراعي بالفعل انخفاضاً في الإنتاجية مع الزيادة في خلق فرص العمل(*قواشخه اسحاق، ٢٠١٤*).

كما أوضحت بعض الدراسات التي أصدرها المعهد العربي للتخطيط عام ٢٠٠٨ ومنها دراسة بعنوان (تحليل ازمة البطالة في الدول العربية) أن أعلى معدلات البطالة سجلت عند الأشخاص ذوي المؤهلات المتوسطة وانخفضت لدى الأشخاص الذين لا يحملون أية مؤهلات ولدى ذوي المؤهلات العالية ، كما أشارت إلى أن معدلات البطالة تكون أعلى لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٤ سنه. واستخلصت الدراسة أن البطالة في الدول العربية ناجمة في الأساس عن عدم استيعاب المتخرجين من النظام التعليمي والداخلين لسوق العمل لأول مرة خاصة في ظل تضييق القاعدة الاقتصادية للقطاع العام في أغلب الدول العربية. كما أشارت الدراسة إلى أن بطالة الإناث تتركز في فئة المتعلمات الداخلات لسوق العمل لأول مرة وأن هذه الفئة أكثر عرضة للبطالة من الذكور. وقد قدر تقرير منظمة العمل العربية عام ٢٠١٦ الخسائر التي تتحملها موازنات الدول العربية سنوياً من جراء البطالة بحوالي ١١٥ مليون دولار، وهى مبالغ كافية لتدبير ستة ملايين فرصة عمل جديدة، بما يعنى تخفيف معدل البطالة في البلدان العربية إلى النصف خلال عام واحد فقط.

ومع تفاقم البطالة في مختلف الدول العربية تعرضت تلك الدول لمشكلة هامة وهى استنزاف العقول إلى خارج الوطن العربي، الأمر الذي دفع الاقتصادي المعروف ستيجليتز إلى التساؤل حول ما إذا كانت التنمية تتمحور حول المكان أو الإنسان.

١-أسباب البطالة في مصر.

أما بالنسبة لأسباب البطالة في مصر، فإن الاقتصاد المصري يعاني من أربعة اختلالات هيكلية رئيسية، وهي اختلال بين الإنتاج والاستهلاك، واختلال بين الصادرات والواردات، واختلال بين الادخار والاستثمار، واختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها، وهي التي أدت مجتمعة الى تفاقم مشكلة البطالة(*الأهوانى نجلاء، ٢٠٠٩*). وتتمثل اختلالات سوق العمل في مصر في عدة جوانب منها:-

- إختلال التشغيل بين الذكور والإناث.

- الإختلال بين الأجور والإنتاجية.
- اختلال بين العرض والطلب من حيث الأعداد والمهارات، وعجز في كثير من التخصصات.
- الإختلال بين أوضاع تشغيل الفقراء وغير الفقراء.
- إختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية لصالح الأخيرة وخاصة الحكومية منها.
- الازدواجية بين نوعي التشغيل الرسمي وغير الرسمي، وتزايد دور الأخير في السنوات الأخيرة وبخاصة في قطاع الزراعة والبناء والتشييد (*شلبي ماجدة، ٢٠٠٦*).

كما أن الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري تشير إلي وجود ثلاثة مصادر للبطالة وهي: القادمون الجدد لسوق العمل والذي يقدر بحوالي ٧٥٠ ألف أو أكثر، ورصيد البطالة المتراكم بسبب العجز في توفير فرص العمل للقادمين الجدد، ورصيد البطالة الناشئ عن انكماش بعض الصناعات أو نتيجة لبرنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات، بجانب التداعيات السلبية المترتبة على الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأزمة فيروس كورونا أو كوفيد-٢٠١٩.

وتعتبر عملية خلق وظائف جديده من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري رغم اختلاف وتقلب معدلات النمو الاقتصادي على مدار سنوات ، ففي فترات النمو الاقتصادي المرتفع لم يكن توليد الوظائف ينمو بدرجة تتناسب مع معدل النمو المرتفع، وعدم إستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، بجانب الاختلافات المتعلقة بالتعليم والتدريب والمهارات بين المعروض من الوظائف(*معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣*).

ويرجع تزايد معدل البطالة في مصر نتيجة إعتماد الحكومة على خطة لضمان التوظيف منذ ستينات القرن الماضي ، وتطبيق سياسات خلق فرص العمل ثم التخلي عنها في الثمانينات، وعدم ايلاء خلق وظائف جديده أهمية في خطة التنمية الاقتصادية للدولة. هذا بجانب عدم وجود استراتيجية شاملة من جانب الحكومة للتوظيف(*El Megharble , 2007*).

كما يرجع تزايد ظاهرة البطالة في مصر الى عدم فاعلية ونجاح السياسات الاقتصادية بشكل عام وسياسات التعليم والإستثمار بشكل خاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساعد على خلق مزيد من فرص العمل المنتجة نتيجة عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والتركيز على أنماط إستثمارية في قطاعات معينة غير مشجعة على النمو كثيف العمل. هذا بجانب عدم العدالة في

الربط بين الأجور والانتاجية وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وضعف الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع الخاص، وغير ذلك من الأسباب التي ساهمت في تزايد ظاهرة البطالة.

وقد تزايد معدل البطالة في مصر مع تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في بداية التسعينات ، والتوجه إلى سياسة الخصخصة (تسريح العمالة) ، وإتباع سياسات تقييدية مالية ونقدية أدت إلي ظهور الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي ، حيث يؤدي الركود إلي خفض الناتج وزيادة البطالة(*ماجدة قنديل،٢٠١٢*) ، وظهرت أواخر التسعينات ما يسمي بأزمة السيولة في الاقتصاد المصري، وتراكم المخزون الصناعي، هذا بالإضافة إلي الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي والأزمات المالية لدول شرق أسيا وما صاحبها من سياسات ائتمانية ، حيث أثرت على عمليات تمويل المشروعات وإنتقال رؤوس الأموال ، ووجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشغيل ، وإنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نتيجة لعدم توفر حوافز حقيقية وبيئة تشريعية تؤمن الاستثمار الأجنبي، وما ضاعف من تردي هذا الوضع اتجاه استثمارات دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية للاستثمار في الدول المنضمة إلي الاتحاد الأوروبي أو الدول المتحولة حديثاً إلي اقتصاد السوق ، وعدم مرونة سوق العمل المصري بسبب عقود التوظف الدائمة في القطاعات الحكومية والخدمية ، وبالتالي وجود نظم ترقي نمطية تعتمد بالدرجة الأولى على الأقدمية وليست على الكفاءة الإدارية ، وعدم قدرة المشروعات الصغيرة على استيعاب عدد كبير من فرص العمل ، وهذا قد يرجع إلي الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلى ،وانخفاض معدلات البحث والتطوير وبخاصة في المجال الصناعي ،وانخفاض معدلات التصدير والجودة وتزايد العجز في الميزان التجاري ، مما كان له تأثير سلبي على أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية وبالتالي توفير فرص العمل، بجانب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة الدين الداخلي، مما أثر على قدرة الدولة على تقديم الإعانات للمتعطلين أو دعم القطاعات الضعيفة في الاقتصاد ، وعودة العمالة المصرية المهاجرة من منطقة الخليج بسبب حرب الخليج الثانية ، وبالتالي أحدثت ضغوط إضافية على سوق العمل وتزايد العرض من العمالة مما زاد من معدلات البطالة ، وعدم كفاءة استخدام القوي البشرية وتأهيلها لحاجات سوق العمل ، قصور البيانات والمعلومات الدقيقة عن سوق العمل والعمالة أدى إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة(*نشوى محمد ،٢٠١٣*).

ولعل السبب الرئيسي في مشكلة البطالة يرجع إلى هيكلة الاقتصاد المصري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاعات ريعية مثل النفط ، وتحويلات المصريين بالخارج والسياحة وعائد قناة السويس والمساعدات والقروض الخارجية وحصيلة بيع مشروعات القطاع العام (الخصخصة) ، ورغم أهميتها إلا أنها لا تخلق فرص عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

ويترتب على البطالة عدم استخدام العنصر البشري، مما يعني هدراً للطاقات البشرية من جانب، وتبديد ما أنفق عليها في مراحل التعليم المختلفة من جانب اخر. كما تثير البطالة من الناحية الاجتماعية العديد من المشكلات والأمراض والقلاقل التي تهدد إستقرار المجتمع وأمنة، خاصة لأولئك الداخلين الجدد لسوق العمل، والذين لا يجدون فرص عمل، وهو الأمر الذي يضعف الإنتماء والولاء للمجتمع، بجانب الفساد الاخلاقي وسوء المعاملات(*نعمه سرور ،٢٠١٦*).

ومما سبق يتبين أن البطالة قضية تنمية وليس مجرد ظاهرة إقتصادية، فالنمو الإقتصادي والأداء الكلي للإقتصاد لم ينجحا في زيادة طاقة الإقتصاد القومي في مصر من أجل خلق فرص عمل حقيقية، حيث ظل نمو التوظيف دائماً أبطأ من النمو الإقتصادي نتيجة اعتماده على القطاعات كثيفة رأس المال وليس العمل، دون الأخذ في الحسبان الأعداد الكبيرة التي تدخل سنوياً إلى سوق العمل. الأمر الذى يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية محددة الأهداف تضع في أولوياتها تحقيق النمو والتوظف الكامل في آن واحد أو ما يطلق عليه في الأدبيات الحديثة مفهوم النمو الاحتوائي. حيث أن تطبيق النمو الاحتوائي يساهم في زيادة الإنتاجية، وذلك عبر إتاحة مزيد من فرص التعليم والتدريب، مما يساهم في تطوير الموارد البشرية، ومن ثم تقود الزيادة في الإنتاجية إلى مزيد من النمو الإقتصادي وتوفير فرص عمل حقيقية، يزيد على إثرها الدخل الحقيقي(*منظمة العمل العربية ،٢٠١٢*).

٣- أهم الاستراتيجيات والسياسات الحكومية المطبقة للحد من تفاقم ظاهرة البطالة.

في ضوء ما سبق من مسببات لتزايد البطالة كان لابد من تدخل الحكومة المصرية عبر مزيد من الاستراتيجيات والسياسات لتنظيم ومعالجة اختلالات سوق العمل المصري والحد من تفاقم هذه الظاهرة مستقبلاً ومن هذه الاستراتيجيات والسياسات ما يلى (*زمزم، فاروق،٢٠٢٢*):-

(أ) **السياسة السكانية:** وتشمل الاجراءات الحكومية المباشرة وغير المباشرة بهدف تعديل اتجاهات المتغيرات السكانية مثل الهجرة الداخلية والخارجية وبرامج وحملات تنظيم الاسرة والتوزيع الداخلي للسكان ورفع المستوى الصحي للسكان ونشر ثقافة التعليم وذلك بغرض الحد من تزايد معدل

النمو السكاني، ورغم تطبيق كل هذه السياسات، إلا أن معدل النمو السكاني في مصر مازال مرتفعاً ويمثل نحو ٢.٥%. وبالإشارة الى تجارب الدول التي نجحت في خفض معدلات النمو السكاني بها مثل الصين واليابان والهند وسنغافورة وتايوان وغيرها، تبين أنها قامت بتطبيق بعض التشريعات الخاصة (رفع السن القانوني للزواج) بجانب المزايا المالية والنقدية والتعليمية للأسر الصغيرة.

شكل رقم (٢): الكثافة السكانية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢)

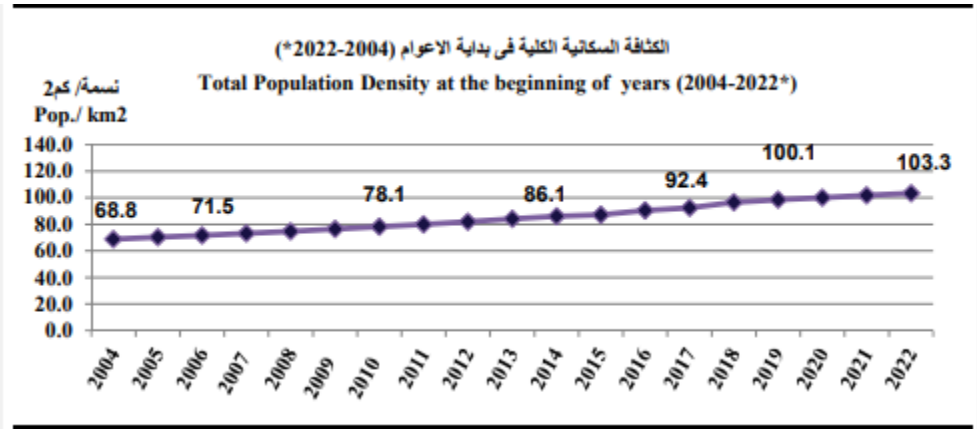

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

(ب) السياسة التعليمية: فقد أدى التوسع في التعليم المجاني على مدار عقود طويله وضمان الحصول على وظائف حكومية للمؤهلات العليا الى تزايد ظاهرة البطالة، بجانب عدم تجانس عنصر العمل (عمالة ماهرة وغير ماهرة). ورغم تزايد عدد المدارس والجامعات المصرية وأعداد المقيدين بها والجهود المبذولة لتطوير وتحسين وتحديث منظومة التعليم في مصر، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل أو متطلبات الواقع العملي بسبب عدم تناسق مناهج التعليم التقليدية مع حاجات سوق العمل، الأمر الذى ترتب عليه اختلالات كمية وكيفية في السياسات التعليمية المطبقة بسبب مجانية وانخفاض تكلفة التعليم الجامعي بشكل خاص. وقد تبين من تجارب بعض الدول في هذا المجال أن بداية الإصلاح يكمن في التعليم الأساسي فمن الصعب تصويب إهمال مرحلة التعليم الأساسي في المرحلة الجامعية (*محمد زهران، ٢٠٢٠*).

(ج) السياسة الاستثمارية: بالرغم من قيام الحكومة المصرية بتقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات وتحديث قوانين الاستثمار بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من مشكلات الركود والبطالة ،إلا أن مناخ الأعمال لم يساعد على تحريك وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره المنشود في الانتاج والتشغيل والاستثمار لأسباب متعددة منها غياب الشفافية

وعدم كفاءة النظام الضريبي والجمركي وعدم تنفيذ القوانين ونقص المعلومات وزيادة تكاليف التمويل وارتفاع معدلات التضخم وسعر الفائدة وتقلبات سعر الصرف والتعقيدات الادارية والبيروقراطية، مما ترتب على ذلك انخفاض مستوى الاستثمار وتزايد مشكلات البطالة. وهو الأمر الذى يتطلب من الحكومة المصرية تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية لزيادة الانفاق الاستثماري وسد فجوة الموارد المحلية بين الادخار والاستثمار ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بكل السبل من خلال تقديم التسهيلات والحوافز لها للمساهمة في جذب الاستثمارات لاستيعاب فائض العمالة وخلق مزيد من فرص العمل ورفع معدلات التشغيل والحد من مشكلة البطالة (*ايمن اسماعيل، علاء أبو عجيله،٢٠١٩*).

(د) السياسة الضريبية: حيث تعتبر الحوافز الضريبية العامل الرئيسي لنمو الاستثمارات وزيادة معدل تشغيل العمالة وتتمثل تلك الحوافز في الاعفاءات الضريبية وتخفيضات على الأرباح والمبيعات ورأس المال وحوافز تخفيضات ضريبية على الصادرات والواردات وكذلك خفض العبء الضريبي على المستثمرين مقابل إعادة استثمار الأرباح وعدم تحويلها للخارج الى غير ذلك من الحوافز التي تشجع على جذب مزيد من الاستثمارات في ضوء العمل على نشر الوعى الضريبي وزيادة كفاءة النظام الضريبي والجمركي (*طالبي محمد ،٢٠١٩، سحر تهامي،٢٠١٤*).

(هـ) السياسة التدريبية: أصبحت برامج التدريب وإعادة التدريب المتنوعة ضرورة ملحة لمعالجة عدم التوافق في المهارات واختلالات سوق العمل المصري، وهو ما يتطلب تعزيز فعالية برامج التدريب من خلال توسيع وتعميق نطاق البرامج التدريبية ودعم الاستثمار في رأس المال البشرى واستخدام وسائل تدريبية حديثة تناسب متطلبات سوق العمل والتركيز على برامج ريادة الأعمال وتبنى ثقافة العمل الحر والتوسع في اقامة مؤتمرات التوظيف بالجامعات المصرية بحضور رجال الأعمال وأصحاب الشركات وتطبيق مادة التدريب العملي في كل تخصص كمقرر أساسي، هذا بجانب تفعيل دور المرأة في سوق العمل، والاستفادة من النظم التدريبية الحديثة المطبقة بفعالية ونجحت في دول كثيرة مثل فرنسا وايطاليا والبرازيل والهند.

والسؤال المطروح : لماذا لا يؤثر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير على انخفاض معدل البطالة؟

لعل السبب يكمن في طبيعة النمو المحقق في بعض الدول العربية ومنها مصر، بجانب عدم وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة، حيث أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يؤدى بالضرورة إلى انخفاض

في معدل البطالة. فمن الملاحظ أن النمو الاقتصادي المحقق في بعض الدول العربية ومنها مصر كان بفعل سياسات دعم النمو ، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي ليس من شأنها أن تؤدي إلى خلق فرص عمل بشكل كبير، لأنها غالباً ما تعتمد على ما هو موجود من قوة العمل الحالية، مع زيادة طفيفة لا تؤثر على نسبة البطالة بشكل كبير.

وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي من المفترض أنها تشجع على خلق فرص عمل إضافية، لكنها غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة، لذلك ينبغي مراجعة السياسات الموجهة للقضاء على البطالة من خلال توحيد آليات خلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يجب التأكيد على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد. بالإضافة الى ضرورة الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدل البطالة، لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يعرقل في مرحلة معينة زيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلى، بينما تعتمد سياسات تخفيض البطالة على تشجيع الاستثمار من أجل خلق فرص العمل(*الأهواني نجلاء ،المغربل نهال،٢٠٠٨*).

ومع ارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول العربية ومنها مصر بشكل ملحوظ عن المعدلات العالمية ، فيجب عليها استثمار حوالي ١٥٠ مليار دولار، ورفع متوسط معدل نموها الاقتصادي من ٣% إلى ٧%، وخلق نحو سبعة ملايين فرصة عمل، حتى يتم تخفيض نسب البطالة إلى معدلات مقبولة أو طبيعية(*تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي،٢٠٢٠*). ورغم ارتفاع معدل نمو السكان وزيادة عرض العمل، فإن معدلات البطالة تكون منخفضة في الدول التي لا يوجد فيها نظام لتعويضات البطالة وغيرها من أشكال التأمين الاجتماعي، وهذا يرجع إلى محاولة الأفراد توفير أي وسيلة للإعاشة، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، كما أن الكثير من هؤلاء يتجهون الى أعمالاً مدرة للدخل في المشروعات الصغيرة أو في أنشطة لا تشملها الإحصاءات الرسمية. وهو ما يؤكد أهمية هذه المشروعات والأنشطة في توفير مجالات يعمل فيها فقراء الحضر(*محيا زيتون،٢٠٠٩*). كما أن الزيادة الكمية في التشغيل لم يصاحبها تحسن في نوعية العمالة، من حيث مستوى المهارة والمكون العلمي، والتكنولوجي- الابتكاري، ولم يصاحبها زيادة مناظرة في إنتاجية العمل. لذلك ينبغي ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي والإنساني كمدخل لرفع مستويات الإنتاجية من خلال بناء منظومة "شبكات الأمان والحماية الاجتماعية" ضد المرض والبطالة. بجانب ذلك فإن ايرادات الدول النفطية وذات الاقتصاديات الريعية تساعد بشكل كبير على استمرار النمو

المرتفع في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل، ينبغي عليها القيام بتغييرات هيكلية شاملة، بغرض التصدي لتحدي التشغيل وقوة العمل، وغيره من التحديات الأخرى.

ومن الملاحظ أن الدول العربية ومنها مصر، على اختلاف ظروفها الاقتصادية، قد أخفقت في توليد فرص عمل جديدة ، ولم تطبق سياسات سوق عمل فعالة ، وما زال استيعاب الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل محدوداً بسبب التركيز على قطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال مثل قطاع النفط والذي يمثل المصدر الرئيسي لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العربي في السنوات الأخيرة ، حيث يتسم بأنه (قليل الكثافة لعنصر العمل)، و(كثيف الاستخدام لعنصر رأس المال)، أي أنه يشكل صناعة معتمدة بصورة رئيسية على عنصر الآلات والمعدات، أكثر من اعتماده على تشغيل العنصر البشري.

كما أن القطاع العام أو الحكومي قد وصل إلى التشبع (البطالة المقنعة) في ظل انخفاض قدرة هذا الجهاز على استيعاب المزيد من العمالة عبر الزمن، مع وقف التعيينات في الوظائف الحكومية بعد التوجه إلى الخصخصة ، حيث كان له دور كبير في سوق العمل بالقطاع العام سابقاً مثل مصر من خلال تركيز التوظيف في مجال الجهاز الإداري ومجال البنية الأساسية والأشغال العامة. وكلا المجالين، رغم استيعابهما الكبير للعمالة، إلا أن الإنتاجية فيهما ضعيفة. كما أنهما لا يعتبران من القطاعات المنتجة بصورة مباشرة، وإن كانا يقدمان خدمات مفترضة للقطاعات المنتجة نفسها. أما القطاعات الأكثر استيعاباً لقوة العمل فهي الزراعة، والبناء والتشييد، و"القطاع غير النظامي"، وتقع هذه الأنشطة بالكامل تقريباً في إطار القطاع الخاص المتوسط والصغير، ولكنها لا تلقى العناية والرعاية الواجبة من الحكومة أو القطاع الخاص الكبير، وهما المصدر الأكبر للموارد المالية والتكنولوجية في الدولة(*عبدالرسول، الخطيب،٢٠١٥*).

بجانب ذلك تفتقد مصر وجود سياسة متكاملة لتشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القادرة على استيعاب قوة العمل ، حيث قامت مصر بتبني سياسات تخفيف التوتر المحتمل عبر تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر من خلال معونات دولية (البنك الدولي) ، وهى سياسات غير فعالة وغير عملية أو مجدية على المدى البعيد. بالإضافة لذلك تنامت الظاهرة المزدوجة: (نقص التشغيل) من ناحية، (العمل في وظيفتين أو أكثر) من ناحية أخرى ، رغم التباين في طبيعة كل منهما، مما أدى ذلك إلى التأثير السلبي على إنتاجية العمل، وعدم الرضا عن العمل.

الجزء الخامس : نتائج وتوصيات البحث.

في ضوء التحليل السابق لتحليل الأثر المتبادل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر يمكن استخلاص النتائج التالية:-

- أشارت نتائج البحث الى أن هناك تباين فكرى في تفسير العلاقة التبادلية بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة، فهناك من يرى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة (الشناوي، ٢٠٢٠ ***Sibusiso M. and Halefang.,2018, طالب، لبيق، ٢٠١٦ ، Melike B.and Fulya O.,2016 ، مدهون، ٢٠١٥***). في حين يرى البعض الأخر أن هذه العلاقة موجبة ولكنها تختلف بشكل معنوي من دولة إلى أخرى(***Kangasharju, A, and*** Pehkonen, J,2001, Seyfried, W,2005,)، وهناك فريق ثالث يرى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه ، أي أن التغير في معدل النمو الإقتصادي يفسر التغير في حجم التوظف وليس العكس (***Biyase, M and Bonga-Bonga,2007,Al-Ghannam, H. A.,2005***). وهناك فريق رابع يرى عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات (***Alit, I.;Luljeta S.,2015,***Onaran,O,2007,) أو وجود علاقة ضعيفة التأثير (***يوسفات ، ٢٠١٠ ، الشوربجى،٢٠٠٩***) أو وجود علاقة سلبية (***Zerbo.A,2018***)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية البحثية.**
- أشارت نتائج البحث الى أن النمو الاقتصادي المحقق في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠) لم يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظف خلال نفس الفترة حتى في الفترات التي يتزايد فيها معدل النمو، وهو ما يفسر ظاهرة النمو الاقتصادي بلا توظيف (**Jobless Growth**). فهناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث لا يعتمد نمو توظيف العمالة على نمو الناتج فحسب، بل أيضاً على مرونة التوظيف بالنسبة إلى الناتج أي كثافة توظيف العمالة المتولد عن النمو الاقتصادي.
- قصور السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر والموجهة لدعم النمو الاقتصادي والتي تساعد على زيادة النمو دون تخفيض معدل البطالة، حيث أن معظم الاستثمارات تتركز في قطاع الخدمات، وهو ما يفسر معظم النمو المحقق.
- أشارت نتائج البحث الى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ، فمع زيادة معدل النمو الاقتصادي الى ٧.٢% عام ٢٠٠٨ بلغ معدل البطالة ٩.٦% وعندما انخفض معدل النمو الاقتصادي الى ١.٨% عام ٢٠١١ ارتفع معدل البطالة الى١٢%. وهكذا الحال خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حسب قانون(Okun)، فعندما يزداد النمو الاقتصادي فهذا يؤدى الى انخفاض معدل البطالة.

- أشارت نتائج البحث الى وجود خلل في جانب الطلب والعرض بسوق العمل المصري وعدم التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما ترتب عليه زيادة معدل البطالة.

وفى ضوء ما سبق ومن أجل العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وأيضاً الحد من البطالة وتوليد فرص عمالة جديدة ، يمكن زيادة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي بصفة خاصة، وزيادة حجم العمالة بصفة عامة من خلال تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وزيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب المزيد من العمالة ، وبخاصة العاملين الجدد الذي يدخلون سوق العمل لأول مرة ، **وهو ما يتطلب العمل على تطبيق السياسات التالية:-**

- تبني رؤية استراتيجية مصرية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية محددة الأهداف تضع في أولوياتها تحقيق النمو والتوظف الكامل في آن واحد أو ما يطلق عليه في الأدبيات الحديثة مفهوم النمو الاحتوائي.
- ضرورة الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدل البطالة في مصر، لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يعرقل في مرحلة معينة زيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلى، بينما تعتمد سياسات تخفيض البطالة على تشجيع الاستثمار من أجل خلق فرص العمل.
- ضرورة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في مصر والتركيز على أنماط إستثمارية في قطاعات معينة تشجع على النمو كثيف العمل مثل الزراعة والبنية التحتية الريفية.
- تعزيز فعالية برامج التدريب من خلال توسيع وتعميق نطاق البرامج التدريبية ودعم الاستثمار في رأس المال البشرى واستخدام وسائل تدريبية حديثة تناسب متطلبات سوق العمل والتركيز على برامج ريادة الأعمال وتبنى ثقافة العمل الحر والتوسع في اقامة مؤتمرات التوظيف بالجامعات المصرية.
- الحد من تزايد معدل النمو السكاني في مصر من خلال تطبيق بعض التشريعات الخاصة (رفع السن القانوني للزواج) بجانب المزايا المالية والنقدية والتعليمية للأسر الصغيرة.
- بذل المزيد من الجهود لتشجيع الصادرات، لما لها من أثار إيجابية على توليد فرص العمل في الأجل الطويل. ففي الاقتصاديات ذات الأداء الاقتصادي المرتفع ، يؤدي تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح من ٥% إلى ٨% إلى زيادة معدل نمو العمال بنسب تتراوح من ٢.٥% إلى ٤% ، ففي هذه الدول تعتمد معدلات التغير السنوي لكل من العمالة والنمو على التوسع السريع في الصادرات الصناعية منخفضة التكلفة الإنتاجية(سحر حسن ،٢٠١٥).

- تشجيع صناعات الإحلال محل الواردات التي تشكل المواد الأولية الزراعية المحلية نسبة كبيرة من المدخلات المحلية الكلية لها. وهذا لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي فقط ، وإنما يوسع علاقات التشابك الأمامية والخلفية مع القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظف في الأجل الطويل.
- العمل على تحقيق التوافق بين العرض والطلب على العمالة من خلال إعادة هيكلة العرض والطلب وتوليد الطلب على العمالة الماهرة، ذات المكون العلمي– التكنولوجي المرتفع.
- الاهتمام بفكرة النوع أو (الجندر) والمساواة بين الرجل والمرأة في مجال سوق العمل وجميع الحقوق والمسئوليات والفرص لتضييق فجوة النوع بناء على توصيات تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" أو "منتدى دافوس" عن "فجوة النوع" الصادر عام ٢٠٠٦(*تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٧*).
- إحتواء العاملين في القطاع غير الرسمي وتقديم الدعم اللازم لهم وتصميم برامج مبتكرة للوصول إليهم.
- تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية لزيادة الإنفاق الإستثماري وسد فجوة الموارد المحلية بين الإدخار والإستثمار وتحديث قوانين الاستثمار ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بكل السبل من خلال تقديم التسهيلات والحوافز لها مثل الحوافز الضريبية المتنوعة للمساهمة في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من مشكلات الركود والبطالة وتخفيف التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق الجغرافية المختلفة(*جهاد عقل،٢٠١٤*).
- العمل على تبنى مشروعات الأسر المنتجة من أجل خلق فرص العمل، وخفض معدلات الفقر، ويمكن تعضيد هذه المشروعات من خلال بناء الشبكات فيما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعضها البعض في إطار ما يسمى (العناقيد clusters) بإقامة تحالفات وتكتلات عن طريق الشراكة مع منظمات المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية(*جيهان السيد ، ايناس حسين،٢٠١٥*).

المراجع

١. **البنك الدولي (٢٠٢١): تقرير عن البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**
٢. **الشناوي عبدالله (٢٠٢٠): اختبار صلاحية قانون أوكن في حالة الاقتصاد المصري باستخدام منهجية (ARDL)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ،كفر الشيخ.**
٣. **أيمن اسماعيل، علاء أبو عجيله(٢٠١٩): الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر ،مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ،العدد (٥٣٦)، اكتوبر.**
٤. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦): النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ ، يونيو.**
٥. **زمزم فارق (٢٠٢٢): الإستراتيجيات الحكومية المطبقة للحد من ظاهرة البطالة بالسوق المصري ، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية ،مجلد (٢)، العدد (٢) ، يوليو، القاهرة.**

٦. التيسوري عبدالرحمن (٢٠١٥) : البطالة، المفهوم والتحليل والتكلفة والحلول، مجلة المعلم، سوريا طرطوس.
٧. البنك الدولي (٢٠٠٧) : تقرير عن المساواة بين الجنسين. ابريل.
٨. البنك الدولي (٢٠٠٧): تقرير عن خلق فرص العمل في حقبة من معدلات النمو المرتفعة.
٩. البنك الدولي (٢٠١٢) : تقرير عن التنمية في العالم. عرض عام: الوظائف، واشنطن.
١٠. تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي، مستقبل العالم العربي ، ٢٠٢٠.
١١. جهاد عقل (٢٠١٤): بطالة المتعلمين في سوق العمل العربي (دراسة بحثية)، مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي، ٢٩ نوفمبر.
١٢. جيهان السيد، ايناس حسين،(٢٠١٥): أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٧١) ، القاهرة .
١٣. مدهون حسن (٢٠١٥): النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف.
١٤. دحمانى ادريوش (٢٠١٣): النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ،دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية ،العدد (٢٧)، مجلد (٦).
١٥. زروخه صباح، رحومه عبدالمجيد (٢٠١٤): دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)،باستخدام التكامل المشترك ، بحوث الاقتصاد الإداري ، العدد (٨)، مجلد (١).
١٦. زكي رمزي (١٩٩٧): الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.
١٧. سامي خليل (١٩٩٤) : " نظرية الاقتصاد الكلي ،المفاهيم والنظريات الأساسية" الناشر الكويت.
١٨. سحر تهامي (٢٠١٤): الإدارة الضريبية وتكلفة تعامل الممولين مع الجهاز الضريبي في مصر ، ورقة عمل (٧٣)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر ، مصر.
١٩. سحر حسن (٢٠١٥): مشكلة البطالة وآليات العلاج دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان ٦٦-٦٧، القاهرة .
٢٠. طالب سوميه، لبيق محمد(٢٠١٦): أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،العدد (٣)، مجلد (٢).
٢١. صندوق النقد الدولي (٢٠١٥) : وظائف على المحك، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، مارس.
٢٢. صندوق النقد الدولي (٢٠١٨): تقرير عن مؤشرات البطالة في دول (G7).
٢٣. طالبي محمد (٢٠١٩): أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد التاسع.
٢٤. عبد الرحمن يسرى احمد وآخرون (١٩٩٦): النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
٢٥. عبد الرسول الخطيب (٢٠١٥): البطالة والتعليم (دراسة)، الجامعة الأهلية، مركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية، مايو.
٢٦. مداح عبدالهادى ، البشير عبد الكريم(٢٠١٥) :دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، مجلة رؤى الاقتصادية ، العدد (١٢).
٢٧. يوسفات على (٢٠١٠): البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر ،الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،١٥-١٦ نوفمبر.
٢٨. علي عبد القادر (٢٠٠٤) : هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية؟ سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد (١٠) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
٢٩. المصبح عماد الدين (٢٠١٠): العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، القاهرة ١٧-١٨ مارس ،٢٠٠٨

٣٠. كواشخه اسحاق (٢٠١٤): النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وتحليل مدى ملائمة قانون اوكن، جامعة الوادي.
٣١. شلبي ماجدة (٢٠٠٦): سياسات إصلاح إختلالات سوق العمل في مصر في ظل تحديات العولمة ومتطلبات الحوكمة ، ورقة عمل قدمت إلى الموتمر العلمي الخامس والعشرون للإقتصاديين المصريين بعنوان " قضايا العولمة وتأثير ها على الدول النامية "، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٥-٦ إبريل.
٣٢. قنديل ماجدة (٢٠١٢): توفير فرص العمل في مصر: الأفاق قصيرة ومتوسطة الأجل، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد (٢٩) ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، إبريل.
٣٣. الشوربجي مجدى (٢٠٠٩) : أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.
٣٤. محمد عيسى زهران (٢٠٢٠): الإنفاق على التعليم وأثرة في استدامة النمو، دراسة تطبيقية على مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر التاسع والعشرين ٨ -٩ فبراير ،العدد (٥٣٧)، القاهرة.
٣٥. محيا زيتون (٢٠٠٩): الإستخدام في القطاع غير النظامي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٥٢، العدد ٤٣، سبتمبر.
٣٦. معهد التخطيط القومي (٢٠٠٣): قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ،العدد ١٧٣، القاهرة ، يونيو
٣٧. المعهد العربي للتخطيط (٢٠٠٨) : أزمة البطالة في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، الكويت، يوليو.
٣٨. منظمة العمل الدولية (٢٠٢٢) : حول اتجاهات الاستخدام العالمية ومؤشرات البطالة.
٣٩. منظمة العمل العربية (٢٠١٢): التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة، مكتب العمل العربي، القاهرة، إبريل.
٤٠. منظمة العمل العربية (٢٠١٦) : إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية.
٤١. الأهواني نجلاء (٢٠٠٩): التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والإختلالات الهيكلية، آراء في السياسة الإقتصادية، العدد ٢٣، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة، أغسطس.
٤٢. الأهواني نجلاء ،المغربل نهال (٢٠٠٨) : كثافة التشغيل في نمو الإقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية ، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٣٠، القاهرة، مارس.
٤٣. نشوى محمد (٢٠١٣): التشغيل والبطالة في مصر: تحليل الوضع الراهن في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، يونيو.
٤٤. نعمة سرور (٢٠١٦): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبطالة خريجي التعليم العالي في مصر وسياسات مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها.
٤٥. هبة السيد (٢٠١١): تحليل العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية الكلية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة البحوث التجارية المجلد (٣٣)، العدد (٢)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يوليو .
46. Al-Ghannam, H. A. (2005) ,"The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi Private Firms" http://www.sea.org.sa/files.
47. Alit Ibraimi ;Luljeta Sadiku (2015), Econometric Estimation of the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth of FYR of Macedonia, Procedia Economics and Finance,Vol.19.
48. Barreto, H. and Howland, F. (2009) "There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment" www.wabash.deu/dept/economics.

49. Bhattacharya, B. B. and Sakthivel, S (2015), "Economic Reforms and Jobless growth in Austria," http://216.279.59.106.
50. Biyase, M and Bonga-Bonga, L, (2007), "South Africa's Economic Growth and Employment " Economic Research Forum, Working Paper. No 817.
51. Dogan and others(2015), Evaluation as Econometrics of the Relationship between Unemployment and Economics Growth in Turkey (Okun's Law Case), Journal of new results in science , No 8.
52. El-Megharbel, N., (2007), The Impact of Recent Macro and Labor Market Policies on Job Creation in Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No.123, Cairo, May.
53. Elshamy, H. (2013), The relationship between unemployment and output in Egypt. Procedia-Social and Behavioral Sciences,81.
54. Engemann, K. M. and Owyang, M. T. (2017), "Whatever happened to the Business Cycle? A Bayesian Analysis of Jobless Recoveries.
55. Haq, Tariq and Zaki, Chahir, (2015), Macroeconomic policy for employment creation in Egypt: Past experience and future prospects, Employment Policy Department Employment, Working Paper No 196, ILO, Geneva.
56. HG, R. (2018), "Economic Growth and Employment Growth in China (2005-2016), "Asian Econmic Papers, 9 (5).
57. International Monetary Fund، World Economic Outlook Database.
58. Kamgnia, B. D. (2016), "Growth-Employment Nexus: What are the Specificities in Afirica? www.afdb.org/pls/portal/url
59. Kangasharju, A, and Pehkonen, J. (2001), "Employment-Output Link in Finland: Evidence from Regional Data," Finnish Economic Papers, 14 (1).
60. Kapsos, S (2015), "The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic Determinants,", Journal of Development and Economic Policies, Volume 17, No9.
61. kemi funlayo (2015), economic growth and Employment in Nigeria, international of African and Asian studies, vol11.
62. Khemraj, T., Madrick, J., and Semmler, W. (2016), "Okun's Law and Jobless Growth," http:/rds,yahoo.com/
63. Masse, P. (2005), "Jobless Recovery: Is it Really Happening? http//www.hrsdc.gc.ca/en.
64. Melike Bildirici and Fulya ozaksoy (2016), Non-Linear Analysis of Post Keynesian Phillips Curve in Canada Labor Market. 5th Istanbul Conference of Economics and Finance , Istanbul, Turkey.
65. Okun, Arthur (1962) , Potential GNP: its measurement and significance ,in American Statistical Association, Proceedings of the Business and Economic Statistics Section.
66. Onaran,O. (2007), "Jobless Growth in the Central and Eastern European Countries: A Country Specific Panel Data Anaiysis for the Manufacturing Industry," http://www.wu-wien.ac.at
67. Parikh, A. (2009), "The Effects of Increase Exports on Output and Employment in a Developing and a Developed Country: Two Country Multicultural Analysis," The Indian Economic Journal, 28 (2).
68. Revenga, A. and Bentalia (1995) ,what Affects the Employment Rate Intensity of Growth? Banco do Espana, Working Paper, 9517, 5-19.
69. Seyfried, W. (2005), "Examining the Relationship between Employment and Economic Growth in the Largest Stats," http://www.ser.tcu.edu/
70. Sibusiso clement makaringe and Halefang khobai (2018), the effect of unemployment on economic growth in south Africa(1994_2016) Munich personal archive20 march.
71. Suryadarma, D., Suryahadi, A. and Sumarto, S. (2017), "Reducing Unemployment in Indonesia: Results from a Growth-Employment Elasticity Mode,"

72. Watanabe, S. (2008), "Exports and Employment: The Case of the Republic of Korea," International Labour Review, 106 (6).
73. World Bank (2018), World Development Indicators, CD-ROM.
74. World Employment Report 2015 – 2016
75. Zerbo, A. (2018). A Theorem for Okun's Law (No. 180). Economics of Development Group of the University Montesquieu Bordeaux IV.